شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة

علاقـــات المستثمريـــن

السيـــدة الأستـــاذة / رشـــا مصطفـــى موســـى

مديـــر عـــام إدارة الإفصـــاح ـ البـورصـــة المصريـــة

تحيـــة طيبـــة ... وبعـــد ،

نتشرف أن نرسل لسيادتكم رفق كتابنا هذا تقرير مراقب الحسابات (الجهاز المركزى للمحاسبات) عن المركز المالى في ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

وتفضلـــوا بقبـــول فائـــق الإحتـــرام ،

تحريراً في : ٢٠٢٦/٨/٣١م

مدير علاقات المستثمرين

محاسب / عبد الرحمن الشاذلى

٦٦ شارع الملك فيصل – الطالبية - الجيزة

تليفون : ٣٥٨٤٦٢٢٩

فاكس : ٣٥٨٤٦٢٢٩

الموقع الالكترونى : SCGMILLS.COM

الايميل :scgmills@scgmills.com

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير مراقب الحسابات
عن مراجعة القوائم المالية لشركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة
فى ٢٠٢٦/٦/٣٠

إلى السادة / مساهمي شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة:

تقرير عن القوائم المالية:

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد وتعديلاته ولائحته التنفيذية، والمتمثلة فى قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية.

وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشاة ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس ابداء رأى متحفظ:

- بلغ صافي الربح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٨٩,٤٧١ مليون جنيه (مقابل ربح عن نفس الفترة بنحو ٦,٠٧١ مليون جنيه) بخلاف خسائر مرحلة بنحو ١٠٢,٤٠٩ مليون جنيه لتصبح اجمالي الخسائر نحو ١٢,٩٣٨ مليون جنيه .
- بلغت كمية الاقماح التى تم طحنها خلال الفترة (مختلف) حوالى ٣٥٧,٩١٨ الف طن بنقص حوالى ١٣,٥٦٩ الف طن عن الكمية المقرر طحنها بالبرنامج التنفيذى لسحب القمح المعد بمعرفة وزارة التموين والبالغة حوالى ٣٧١,٤٨٧ الف طن وما يترتب على ذلك من اثار على ايرادات الشركة .
- بلغت الايرادات العرضية غير المتعلقة بالنشاط (الدخل من الاستثمار والايرادات الأخرى) نحو ٦٦,٣٦٨ مليون جنيه بنسبة ٧٤ % من الايرادات المحققة وبنسبة ٤٣,٧. % من مجمل الربح .

يتعين ضرورة اعداد دراسة متكاملة والتي من شأنها النهوض بالشركة واستغلال الطاقات المتاحة وتوفير السيولة واصلاح الهيكل التمويلي بالشركة.

- تضمنت ايرادات الشركة (مخلفات أنتاج تام) نحو ٥٤,٦٨٠ مليون جنيه (تم ادراجها بايرادات النشاط بدلا من ايرادات متنوعة والتى اعتادت الشركة على ادراجها بها حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ ودون توضيح اسباب تغييرالتبويب و مما ترتب عليه عدم صحة الرقم المقارن بقائمة الدخل) وتبين بمراجعة كمية المخلفات المباعة خلال الفترة الارتفاع الشديد الغير مبرر في سعر بيع بعض الكميات والتي وصلت قيمة الطن بها لنحو ١١٥٠٠ جنيه للطن وهذا السعر يقارب سعر طن المنتجات من النخالة والدقيق وكذا القمح الخام حيث تم بيع كمية حوالى ٤١٧٥ طن باسعار تراوحت بين ٨١٦٥ ، ١١٥٠٠ جنيه للطن خلال الفترة خاصة وان هذا الايراد يمثل نحو ٦٠% من ايراد الفترة حيث لا يوجد مخزن مخلفات كما انه لا يتم تسجيلها ببيانات الإنتاج اليومية أو التصافي الشهرية وقد بلغت كمية القمح المطحون بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالى ٣٥٧,٩١٨ ألف طن خلال الفترة بما يعادل حوالى ٣٤٨,٣٦١ ألف طن قمح ٢٤ قيراط وفقا لبيان قطاع التخطيط والمتابعة بالشركة بفارق قدره حوالى ٩٥٥٧ طن ما بين مخلفات طحن وناتج غربلة في حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ٧٦٩٧ طن فقط بفارق قدره حوالى ١٨٦٠طن لم تدرج ضمن مخزون مخلفات بالشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ فضلا انه تم موافاتنا بجرد للمخلفات بلغت كميتها حوالى ٦٢٨ طن فقط بفرق ١٠٣٤ طن .

يتعين بحث كل ما سبق للوقوف على حقيقة تلك الأصناف وطبيعة وماهية تلك الأصناف التي تم بيعها بسعر ١١٥٠٠ جنيه واثبات تلك المخلفات وبحث الفروق لما لذلك من اثر مالي على القوائم المالية مع ضرورة موافاتنا بأسس تحديد أسعارها والافصاح عن اسباب تغيير سياسة تبويبها وتعديل الرقم المقارن .

- صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعديل قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية المادة (٧) والتى الزمت فيه الشركات ان يكون راس المال المصدر مدفوعا بالكامل ولا يقل عن ١٠٠ مليون جنيه أو ما يعادلها من العملات الاجنبية وذلك من واقع اخر قوائم مالية سنوية أو دورية والا تقل نسبة صافى الربح عن اخر سنة مالية سابقة على طلب القيد عن ٥% من راس المال المدفوع المطلوب قيده والا تقل حقوق المساهمين من واقع اخر قوائم مالية او دورية عن راس المال المدفوع وقد اظهرت القوائم المالية للشركة منذ عدة سنوات بان راس المال المصدر والمدفوع بلغ ٣٠ مليون جنيه فقط .

يتعين ضرورة الالتزام بالقرارات الصادرة بشأن قواعد القيد والشطب وتوفيق أوضاع الشركة في ضوء القرارت الصادرة في هذا الشأن .

- قيام الشركة بالتصرف بالبيع في اصول خاضعة لقرارات التأميم على الرغم من وجود نزاعات قضائية مرفوعة من الورثة ضد الشركة وما زالت متداولة مما قد يعرض الشركة لغرامات او تعويضات مالية حال صدور حكم ضدها وعدم الالتزام بقرارات الجمعية العامة الغيرعادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٦ بشأن اتخاذ

الاجراءات القانونية اللازمة لبيع تلك المواقع الامر الذى كان يقتضى التحقق من استقرارالوضع القانونى قبل البيع حيث صدرقرار مجلس ادارة الشركة بتاريخ ١٧ /٢٠٢٦/٢ بالموافقة على بيع ارض مطحن دياب غانم بسعر ٢٠٥٥٠ جنيه للمتر لمساحة حوالى ١٣٨٤ متر باجمالى نحو ٢٨,٤٤١ مليون جنيه ، مطحن برطس بتاريخ ٢٠٢٦/٥/٢٠ بنحو ١٤٢٠٠جنيه للمتر لمساحة حوالى ١٦٣٩ متر باجمالى نحو ٢٣,٢٧٤ مليون جنيه (اراضى تأميم مشهر بالايداع وفقا الى ما انتهى اليه مزاد البيع لكل منهما وتم سداد نحو ١٨ مليون جنيه ، ١٤,٦ مليون جنيه على الترتيب مدرجة بالارصدة الدائنة وقد تبين :

- وجود نزاع مع ورثة مطحن دياب غانم وقيامهم برفع دعوى ضد الشركة رقم ٤٢٢٦ لسنة ٢٠٢٦ يطالبوا فيها بالالتزام برد ملكية المطحن وشطب مشهر.
- وجود نزاع حول ارض مطحن برطس وقيام الورثة برفع الدعوى رقم ٥٠٤١ لسنة ٢٠٢٥ ضد الشركة باعتباركراسة الشروط واجراءات البيع كأن لم تكن.
- وجود دعوى مستعجلة برقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٦ بوقف تنفيذ قرار البيع من ورثة ملاك برطس والغاء اجراءات البيع وما يترتب على ذلك من اثار افادت الشركة انه تم الحكم بعدم الاختصاص النوعى .
- وكذا وجود تعدى على مساحة ١٢٠ متر من ارض مطحن برطس وافادت الشركة انه تم تحرير محضر برقم ٢٢٣١ لسنة ٢٠٢٦ ادارى مركز اوسيم .
- وجود دعوى من ورثة مطحن بحبح ضد الشركة بطلب استحقاق ملكية المطحن برقم ٥١٥ لسنة ٢٠٢٦والسابق عرضه للبيع بمزاد يناير ولكن لم يتم البيع لاعتراض هيئة الرقابة المالية لوجود قصور فى اعمال التقييم وانخفاض الاسعار

و يتصل بذلك:

- الشهادة الواردة لمطحن برطس من السجل العينى لم تتضمن اسم مطاحن جنوب وانما تضمنت اسماء المالكون (احمد ابراهيم كساب ،امام عباس محمد طلحة ، جمال محمد ابراهيم طلحة واخوته ، محمد حسانين عمار)
- قامت الشركة بتاريخ ٢٠٢٦/٧/١٦بتسليم مساحة ٩٤٠متر فقط من مساحة مطحن برطس الى السيد امين صلاح الراسى عليه المزاد من اجمالى المساحة البالغة ١٦٣٩متر وبها بعض المعدات تعهد بسداد قيمتها من المسدد للشركة .
- لم يتم تطبيق ما تضمنته كراسة الشروط حتى تاريخه لمطحن دياب غانم من ان يلتزم الراسى عليه المزاد بسداد باقى القيمة البيعية خلال شهرين من تاريخ الاخطار باعتماد السلطة المختصة وفى حالة تأخره في السداد تعتبر عملية البيع كأن لم تكن ويكون التامين وقيمته ١٠% حقا للشركة ومنحه مهلة حتى ١٥/ ٦ وفقا لرد الشركة.
- لم يتم موافاتنا بما اذا كان تم عرض التقييمات على هيئة الرقابة المالية للتحقق من صحة اجراءات التقييم خاصة وقد سبق وأن قامت الشركة بالغاء بعض المزادات (حندوق ، بحبح ،عبد الحليم ،...) وفقا لمخاطبة هيئة الرقابة المالية للشركة بوجود قصور فى اعمال التقييم وتدنى الاسعار.

يتعين بحث ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو عدم التصرف فى الاراضى والاصول محل نزاع قضائى الا بعد استقرار المركز القانونى لها مع اتخاذ كافة الاجراءات للحفاظ على حقوق الشركة والمال العام واتخاذ ما يلزم حيال اى مخالفات فى هذا الشان ومتابعة القضايا المتداولة واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة والالتزام بكافة القوانين والقرارات المنظمة فى هذا الشأن حفاظا على حقوق الشركة والتزاما بقرارات الجمعية العامة للشركة.

- مازال لم يتم الانتهاء من تسجيل بعض اراضي ومواقع الشركة بلغت مساحتها حوالي ١٤,١٢٦ الف متر مربع (أمبابة، السويحى) والبالغ تكلفتها الدفترية نحو ٥٣,٢٧ الف جنيه ويتصل بذلك:

* رفض دعاوى تثبيت الملكية المقامة من الشركة ضد الشهر العقاري بشان مطحني السويحى، أمبابة و استأنفت الشركة لمطحن السويحى ولم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه ، وتم رفض الدعوى المقامة لمطحن أمبابة وتم الطعن عليه بالنقض ولم يحدد له جلسة بعد .
* ما زال لم يتم الحصول علي قرارات نقل التخصيص لأراضي ميت شماس، الجلاتمة، الحسنية والمسجلة كمنافع عمومية لوزارة التموين .
* وجود فرق بالزيادة بين المساحة المدرجة بالسجل العيني (الشهادات السلبية) وبين ما هو مثبت بسجلات الشركة لأرض الجلاتمة وبفحص ودراسة بعض العقود المسجلة لبعض مواقع الشركة ومنها أرض الهرم تلاحظ اختلاف المساحة المثبتة بالعقد المسجل تبلغ ٤ فدان ١١ قيراط ٢٣ سهم عن المثبت بسجلات الشركة فضلا عن القيمة المثبتة بالعقد النهائي بنحو ١,٠٩٨ مليون جنيه في حين أن القيمة المثبتة بسجلات الشركة بنحو ٤,٤٨٧ مليون جنيه .

يتعين الدراسة وفحص أسباب تلك الفروق في المساحات والقيم وفقا للعقد النهائي وتسجيل كافة أراضي الشركة والحصول على قرارات نقل التخصيص ضمانا لحقوقها مع اجراء التسويات اللازمة وفقا لما تسفر عنه تلك الدراسة وموافاتنا بذلك .

- لم يتم موافاتنا بالرأى القانونى للشركة القابضة بشأن قرار مجلس الادارة بتنفيذ الحكم الصادر ضد الشركة لصالح المقاول (فن البناء) وسداد مبلغ نحو ٩٠٥ الف جنيه له بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٢ واحالة ملف القضية برمته الى القطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية لابداء الرأي وتحديد المسئولية.
- لم يتم موافاتنا بما تم اتخاذه من اجراءات قانونية لمحاسبة المتسبب في عدم تقديم المستندات الدالة على المديونية مع تحميله قيمتها ذلك بشان ما سبق من تسوية مديونيات بمبلغ نحو ٦٦٩ الف جنيه من حساب المخصصات وذلك بعد استنفاذ كافة طرق التقاضي القانونية لاستيداء هذه المبالغ وذلك وفقا لخطاب الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٠.

يتعين موافاتنا بالرأي القانوني للشركة القابضة بشأن ما تقدم وما تم اتخاذه من الاجراءات القانونية لمحاسبة المتسبب فى خسارة الشركة وفقا لخطاب الشركة القابضة و اتخاذ الاجراءات اللازمة نحوما ورد بكتاب القابضة من ملاحظات استثمار بشأن قطعة الارض ومتابعة الجهات المختصة بما يحقق اعلى عائد للشركة وضمانا لحقوقها والإفادة.

- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٦/٦/٣٠ مبلغ نحو ٤,١٢٤ مليون جنيه منها :
  - نحو ٨٩١ الف جنيه تكلفة تصنيع ماكينة تعبئة وتغليف تم البدء فيها منذ نوفمبر ٢٠١٧ وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء منها ولم تستكمل باقي أعمالها الامر الذي يشير الى عدم وجود دراسة من قبل الشركة قبل اتخاذ القرار والشروع في تنفيذه مما يعد إهدار لأموال الشركة وقد ورد برد الشركة على تقريرنا عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ انه تمت موافقة مجلس الادارة بجلسته بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٢٧ على بيع الماكينة على حالتها وجارى عرضها للبيع فى اقرب مزاد.
  - نحو ٦٠ ألف جنيه قيمة خلاط دقيق بمطحن السويحى مرحلة منذ سنوات سابقة.

يتعين دراسة الحالة الفنية لهذه الأصناف ومدى إمكانية الاستفادة منها والإفادة تجاه ذلك .

- بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٤٥,٨١٨ مليون جنيه وتم إجراء الجرد ومطابقة نتائجه علي السجلات بمعرفة الشركة وعلي مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري لجانب منه وفي حدود الإمكانيات المتاحة وتبين بشأنه ما يلي :-
  - تضمن مخزون قطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف أصناف راكدة بنحو ٥٧٥ ألف جنيه طبقاً لحصر الشركة بالمخالفة لمعيار المحاسبة رقم (٢) والذي يقضي بإظهار المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما اقل فقرات ارقام (٩، ٢٨، ٣٤) كما لم توافنا الشركة بدراسة مدى اضمحلال تلك الأصول من عدمه.

كما تضمن نحو ٥٤ ألف جنيه قيمة خامات ومصنعات تامة الصنع أو تحت التصنيع خاصة بورشة الأثاث والتي توقف نشاطها بموجب قرار مجلس إدارة الشركة في ٢٠١٩/٣/٣١.

يتعين اعادة دراسة قيمة المخزون الراكد والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن مع العمل علي التصرف الاقتصادي فيما سبق بما يعود علي الشركة بالنفع.

- وجود فوارغ منصرفة بالزيادة بنحو ٧٤٢٢ فارغ ٥٠ ك ،٥٥٠٢فارغ نخالة خشنة بمطحن الوحدة وفقا للمذكرة الخاصة بهذا الشأن وقام امين المخزن بعمل اذن ارتجاع لكمية ٤٠٠٠ فارغ دقيق ٥٠ك ، ٤٠٠٠ فارغ نخالة . يتصل بذلك

- صرف فوارغ اقل من الانتاج الفعلي بحوالى (٨٥١١٠ فارغ) نخالة خشنة وناعمة ، (٣٠٠٠ فارغ) شكائر ٢٠ ك ، (١٢٧فارغ) دقيق ٥٠ ك.
- تبين الارتفاع الملحوظ في عدد شكائر تدوير النخالة خلال الفترة لتصل الى ٦٢٢٦٠ فارغ و بتكلفة ٤٢٦,٣٦٣ الف جنيه دون وجود مبرر واضح مما يؤدي الى زيادة معدل الاهدار وارتفاع تكلفة التشغيل ويحمل الشركة اعباء مالية اضافية ويؤثر سلبا على هامش الربح .

يتعين بحث ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة احكاما للرقابة وتحديدا للمسئولية ووضع الية محكمة للحد من معدل الاهدار والافادة.

- بلغ رصيد حساب العملاء واوراق القبض والمدينون الاخرون في ٢٠٢٦/٦/٣٠ مبلغ نحو ٨٢,٢٠٤ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الاضمحلال البالغ نحو ١٣,٤٦٢ مليون جنيه) تبين بشأنها ما يلي :-
- لم يتم إجراء مطابقات بشأن بعض أرصدة العملاء والمدينين فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ وتم ارسال المصادقات تحت مسئولية الشركة ودون اشرافنا بالمخالفة لتعليمات إدارة مراقبة الحسابات بشأن المصادقات والمطابقات في ٢٠٢٦/٧/١٤ ولم نتلقي أي ردود عليها حتي تاريخه .

يتعين اجراء المطابقات الواجبة للتحقق من صحة تلك الأرصدة وموافاتنا بها قبل ارسالها وارسال المصادقات في موعد يسمح بتلقي الردود عليها .

- مازالت حسابات العملاء تتضمن أرصدة مدينة متوقفة منذ سنوات تبلغ نحو٩,٢٠٦ مليون جنيه (مكون بشأنها مخصص اضمحلال بنحو ٩,٣٧٣ مليون جنيه) تتمثل في :

- نحو ٤,٤٧١ مليون جنيه صدرت بشأنها أحكام لصالح الشركة بالحبس والغرامة والتعويض المؤقت لم تقم الشركة بتنفيذها، نحو ٤,٣٢١ مليون جنيه لعملاء وافتهم المنية منذ أكثر من خمس سنوات ولم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لتحصيل المديونية من ورثتهم وصدر قرار مجلس ادارة الشركة بجلسته في ٢٠١٨/١١/٢٩ بتكليف القطاع القانوني لاستيداء حقوق الشركة طرف هؤلاء العملاء وورثتهم ، نحو ٤١٤ ألف جنيه مديونية على شركة الواعر.

وافادت الشركة بردها على تقريرنا التفصيلى ان الاحكام سقطت بمضى المدة لعدم تمكن جهات التنفيذ من تنفيذها لهروب المحكوم عليهم وان الشركة قامت برفع دعوى ضد بعض المسئولين السابقين بالشركة وطالبت بتعويض ١٢,٥ مليون جنيه مؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/١٠/١٣ لورود تقرير الخبراء

يتعين بحث ما تقدم و متابعة القضايا المتداولة واتخاذ الإجراءات القانونية ضد الورثة وفقا قرار مجلس الادارة في ظل ما سبق الإشارة إليه وتحديد موقف مديونية الواعر.

- لازالت الأرصدة المدينة تتضمن أرصدة متوقفة منذ سنوات بنحو٤,٩٤ مليون جنيه (مكون بشأنها مخصص اضمحلال بنحو ٤,٠٨٩ مليون جنيه) تتمثل في :

- نحو ١,٩٧٢مليون جنيه مديونية على مؤسسة جواهر للتوريدات الغذائية صدر حكم استئناف نهائي لصالح الشركة بإلزام المؤسسة المذكورة بسداد نحو ١,٥ مليون جنيه وفوائد قانونية من تاريخ المطالبة حتى تاريخ السداد

- نحو١,٦٢٦ مليون جنيه مديونية باسم البنك الوطني للتنمية قيمة مديونية شركة جواهر للتوريدات وصدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٣/٧/٢٠ بإلزام البنك برد المبلغ كما صدر حكم نهائي لصالح الشركة في ٢٠١٦/٦/٢٢ بإلزام ورثة جواهر بالمبلغ وتعويض ١٠ آلاف جنيه الأمر الذي لم يتم بعد .
وافادت الشركة بردها على تقريرنا التفصيلى ان جواهر مالكة الشركة توفت عام ٢٠١٣ ولم يستدل على ورثة او عنوان او ممتلكات للتنفيذ عليهم .
- نحو ٣١١ ألف جنيه قيمة عجوزات شون مازالت متداولة بالقضاء بعضها توفى أصحابها .
- نحو ١,٠٣١ مليون جنيه مديونيات على بعض العاملين منذ سنوات منها نحو ٩٤٩ مليون جنيه تركوا الخدمة وبعضهم تم إحالتهم للمعاش وبعضهم توفي ولم يتخذ ضدهم الإجراءات القانونية لتحصيل تلك المديونيات .

- تضمنت الأرصدة المدينة نحو ٢,٥١٤ مليون جنيه قيمة متأخرات المستحقة علي بعض المستأجرين حتي ٢٠٢٦/٦/٣٠ لم يتم سدادها (منها نحو ١,٦٥٣ مليون جنيه ايجار، نحو ٨٦١ الف جنيه متأخرات كهرباء ومياه) وأفادت الشركة ان هناك حكم لصالح الشركة ضد المستاجر احمد رجب ميهوب ووجود دعوى أخرى ضد المستأجراليمنى محمد مجاهد المستحق عليه نحو٢١١ألف جنيه ما زالت متداولة .
- تضمنت الإيرادات المستحقة نحو ٨٠ ألف جنيه علي مستأجر مخبز الصف وقام القطاع القانوني برفع دعوى قضائية علي المستأجر بسداد المديونية وصدر حكم لصالح الشركة وتوفى المستأجر وافادت الشركة انه تم اتخاذ الاجراءات ضد الورثة والحجز على ممتلكاتهم وقام معاون التنفيذ بعمل محضر تبديد برقم جنحة ١٠١٤٠ .

يتعين الدراسة واتخاذ الاجراءات اللازمة فى ضوء ما تقدم ومتابعه الإجراءت في شأن ما سبق والعمل على تحصيل مستحقات الشركة من المستأجرين و متابعة القضايا المتداولة واتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة ودراسة باقى الارصدة المدينة واتخاذ ما يلزم بشأنها .

- بلغت قيمة المستحقات الواجبة السداد لهيئة السلع التموينية بنحو ١٦٥ مليون جنيه حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ وتم اجراء المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية والتى اظهرت مايلى :-

- وجود فرق بنحو ٥٠ مليون جنيه بالمسدد لحساب الهيئة حيث ان اجمالى المسدد وفقا للمطابقات مع الهيئة خلال العام بنحو ٣١٦,٥ مليون مليون جنيه بينما المثبت بدفاتر الشركة نحو ٢٦٦,٥ مليون جنيه مما ادى الى فروق بين الرصيد المستحق للهيئة فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ وفقا للدفاتر نحو ١٦٥ مليون جنيه والرصيد بالمطابقة فى هذا التاريخ بنحو ١١٥ مليون جنيه افادت الشركة بردها انه تم السداد بشهر يوليو وتم ادراجها بالمطابقة .
- ضعف اجراءات الضبط والرقابة الداخلية المتبعة من قبل الادارة في الرقابة والمتابعة على أعمال المطاحن بما يكفل العمل على الحفاظ على اموال الشركة ويتضح ذلك مما يلى :

* وجود غرامات وعجوزات خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ بلغت نحو ٤,٤ مليون جنيه تتمثل فى :

❖ منها غرامات نقص الاوزان بنحو ٢,٢٣٥ مليون جنيه تم ادراجها بالارصدة المدينة منها نحو ١,١٦٤ نقص اوزان مطحن الوحدة فقط ومنها نحو ٥٧٨ الف جنيه لمطحن الشروق رغم قيام الشركة بصيانة الموازين خلال العام وجدير بالذكر صدور قرار مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٣٠ بتحمل الشركة بمبلغ ١,٢٢٣ مليون جنيه قيمة غرامات نقص الاوزان السابق تحميلها على العاملين العام السابق وايقاف الخصم على المطاحن وحال تكرار المخالفة يتم اتخاذ الاجراءات القانونية الواجبة .

❖ منها نحو ٥٥٠ الف جنيه مخالفة عينات مطحن الشروق ، نحو ٥١٤ الف جنيه عجز صومعة الهرم ، نحو ١٧٦ الف جنيه مخالفة تصرف بمطحن السويحى ، نحو ٢٣ الف طن عجز نخالة وجدير بالذكروجود محضر تصرف لكمية ٧,١٢٠ طن نخالة خشنة لمطحن الهرم فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ من قبل وزارة التموين لم تردغرامة الخاصة به بالمطابقة بعد ، نحو ٦٩٨ الف جنيه قيمة مخالفة الضوابط المنظمة لاستلام وتسويق القمح منها نحو ٦٢٧ الف جنيه مراكز تجميع مؤجرة من الغير رغم تضمن عقد الايجار التزام المؤجر

بتوفير كافة التجهيزات والمستلزمات طبقا للضوابط المنظمة وكذا اعمال التعتيق اللازمة لاستقبال وتخزين القمح .

❖ تكرار وجود عجوزات بالدقيق والنخالة والاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية ببعض المطاحن تحملت الشركة عنها مبالغ بلغت نحو ٧,٧٦ مليون جنيه تم ادراجها بحساب الارصدة المدينة مرحلة منذ سنوات دون تحديد المتسبب لمعظمها بعضها محل نزاعات قانونية والبعض قيد التحقيق بالنيابة العامة تتمثل فى نحو ٦,١٨٥ مليون جنيه قيمة عجز دقيق ونخالة بمطحني عزالدين الرمالي والطاهرة ، نحو ٤١١ الف جنيه قيمة عجز في الدقيق الناتج بمطحن الهرم ، نحو ٨٢٠ ألف جنيه لصومعه الودي وتقدمت الشركة بطلب الي لجنة فض المنازعات لاسترداد المبلغ واوصت اللجنة برفض الطلب في ٢٠٢٢/٣/٢٢ ، نحو ٣٤٠ الف جنيه غرامة نقص اوزان بمطحن الهرم لم يتحدد المسئول عنها .

يتعين الحصر وأجراء التسويات اللازمة وضرورة العمل على الالتزام بسداد كافة مستحقات الهيئة العامة للسلع التموينية مع وضع اجراءات للرقابة الداخلية على نشاط الطحن بما يكفل الحفاظ على اموال الشركة وتحديد المتسبب في تلك العجوزات والغرامات واجراء التسويات اللازمة والعمل علي الحد منها وتفعيل قرار مجلس الادارة ومتابعه القضايا المتداولة والتى تم حفظها اداريا والإفادة و اتخاذ ما يلزم نحو تحمل الشركة لمخالفة عدم الالتزام بضوابط استقبال وتخزين القمح بدلا عن المؤجرين.

- تضمنت الارصدة المدينة نحو ٣٠٢ ألف جنيه باسم اللجنة الرياضية تمثل سلفة مؤقته لها على ان يتم سدادها فى حال حصول اللجنة على نسبة ٥. % من ارباح العام المالى فى حين ان المركز المالى للشركة يظهر خسائر مرحلة مما يشير الى صرف مبالغ دون وعاء استرداد حقيقى مؤكد فى الاجل القريب.

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو ما تقدم والعمل على تحصيل مستحقات الشركة .

- لم يتم اجراء المطابقات على ارصدة الحسابات المدينة لدى الشركة القابضة والبالغة نحو ١٨٣ألف جنيه يمثل قيمة سندات والعائد المستحق عنها منها نحو ١٥٨ ألف جنيه رصيد مرحل لم يتم المطابقة عليه منذ ٢٠٢٥/٦/٣٠ كما تضمنت الارصدة الدائنة نحو ١٦ الف جنيه تحت مسمى لجان دون وجود اية مطابقات مع الشركة القابضة فى هذا الشأن .

يتعين اجراء المطابقات الواجبة للتحقق من صحة وسلامة الارصدة فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ وعدم وجود مطالبات بأية مبالغ او مستحقات تخص الفترة واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات والافادة .

- بلغ رصيد المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٢٨,١٦٥ مليون جنيه نري عدم كفاية بعضها للأغراض المكونة من اجلها حيث تضمنت ارصدة المخصصات ما يلي :

- نحو ١٦,٤٠٤ مليون جنيه مخصص للضرائب المتنازع عليها لمواجهه مطالبات بنحو ٨٦,٧٣٤ مليون جنيه منها نحو (٧٢,٤ مليون جنيه قيمة ضريبة المبيعات المستحقة علي مبيعات النخالة الخشنة منذ تطبيق منظومة الخبز الحر حتي ٢٠١٨/٧/٣١ محل خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب) ، نحو ١٣,٦٩ مليون جنيه قيمة الضريبة الدخلية المستحقة عن الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧ بخلاف غرامات التأخير بنحو ١٣,٥٦٣ مليون جنيه.

فضلا عن وجود نزاعات ضريبية بين الشركة ومصلحة الضرائب عن ضرائب دخلية عن اعوام سابقة مرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة وفقا لافادة الشركة ولم يتم موافاتنا با لاقرار الضريبى المبدئى للشركة للعام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٥.

- نحو ٢,١٧٠ مليون جنيه مخصص مطالبات ومنازعات متوقف منذ ٢٠١٧ لم نتمكن من الحكم علي مدي كفايته لعدم تضمن بيان القضايا قيمة الالتزام الذي قد يسفر عنه الدعاوي وموضوع بعض الدعاوي القضائية

ونسب الكسب والخسارة ومرحلة التقاضي بما يخالف المادة (٤١) من اللائحة المالية للشركة كما لم نواف بشهادات من المحاكم المختصة بالقضايا المرفوعة من وعلى الشركة وعدم الاقرار ببيان القضايا عن عدم .

- نحو ٩,٥٩١ مليون جنيه مخصصات اخري تبين بشأن بعضها الاتي :

* نحو ٧,٠٠٧ مليون جنيه مخصص بقيمة عجوزات دقيق بمطحن عز الدين والطاهرة لكمية ٨٦٧,٢٩٥ طن ، وقيمة عجز قمح محلي موسم ٢٠٢٠ بصومعه الودي ، نحو ٢,٥٨٤ مليون جنية مخصص لمواجهه عجز الدقيق مطحن الشروق قيد التحقيق.

وجدير بالذكر قيام الشركة بسداد قيمة عجوزات مطحن عز الدين والطاهرة وصومعة الودي لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية وادراجها بحساب الارصدة المدينة.

يتعين اعادة دراسة المخصصات وتدعيمها وفقاً لما سبق الإشارة إليه مع مراعاة تضمين البيان القانوني فى القضايا المرفوعة من وعلى الشركة قيمة النزاع او المطالبة و نسب احتمالات الكسب والخسارة واجراء التسويات المالية في ضوء ذلك .

- تضمن حساب الموردين ارصدة دائنة متوقفة مرحلة من العام السابق بلغت نحو ٦٤٠ الف جنيه

- منها نحو ٣٠٨ الف جنيه شركة التقوى للتوريدات عن تطوير ورفع كفاءة النقرة وقسم الاستقبال لمطحن الهرم بامر توريد رقم ١٨ فى ٢٠٢٣/١٢/٢٧ بمبلغ نحو ٩٢٣ الف جنيه مدة التوريد ستون يوما وبعد موافقة المجلس فى ٢٠٢٣/١٢/٢٧ باستثناء شركة التقوى واعفائها من التأمين النهائى لسرعة انجاز الاعمال وتبين ما يلى.

*وجود العديد من المخالفات وعدم استكمال الاعمال واستكمالها بواسطة طاقم صيانة المطحن وعند تجربة النقرة تحطم الجرار بالكامل وكسرت مسامير حدافة وجسم الغربال الابتدائى وتم شراء مسامير صلب وتحطمت ايضا وان خامة الجرار وجسم الغربال خامات محلية رديئة وتم استبدال الجرار وبعض الاجزاء واثنا تحضير تونس لساقية كانت القواديس الموردة من شركة التقوى تتحطم اثناء التركيب بالتونس على الارض وتحطم الباقى بعد لتركيب والتشغيل بسبب سوء ورداءة الخامة وتعطل المطحن أسبوعان وتم عمل الصيانة بواسطة طاقم الشركة وذلك وفقا لكتاب مدير عام المنطقة بتاريخ ٢٠٢٦/٤/٢٩ .

*خاطبت الشركة المورد فى ٢٠٢٦/٤/١٩ بانه لم يتم عمل صيانة لعدد ٢ ساقية ،عدم توريد غربال ثانى مطابق للمواصفات وعدم عمل تجربة استلام فى حضور المورد ،عدم الالتزام ببرنامج توريد وتركيب وتجربة التشغيل و تم تحديد يوم ٢٠٢٦/٦/١٥ لمقابلة المورد باللجنة الفنية ولم يتم موافاتنا بما انتهت اليه اللجنة وما تم بتلك المقابلة .

*طالب كبير الفنيين بالقطاع ومدير منطقة الهرم باستبدال الغربال الابتدائى لوجود شروخ به لكونه بفترة الضمان فى ١٢ و٢٠٢٤/١٠ وهو ما لم يتم حتى تاريخه وتم مخاطبتها فى ٢٠٢٦/٧/٢٧ لاستبدال هذا الغربال.

*نصت المادة (٥) من العقد ان يحق للشركة فسخ العقد دون انذار اذا تأخر او رفض او تقاعس المورد عن اتمام التوريدات المطلوبة مع عدم الاخلال بحقها فى مطالبته بالتعويض عن اى خسائر لحقت بها

- منها نحو ٣١٢ الف جنيه دلتا بلاست ، ٢٠ الف اليكس باك جنيه .

يتعين دراسة ما سبق واتخاذ الاجراءات اللازمة وتحديد المسئولية نحو ما تقدم بشأن نقرة الهرم وعدم استيفاء التوريد منذ عام ٢٠٢٣ وعدم تفعيل المادة ٥ من العقد حتى تاريخه والافادة .

- تضمنت الارصدة الدائنة المبالغ الاتية:

- نحو ٣,٠٩٩ مليون جنيه ضريبة قيمة مضافة على عمولة تسويق قمح محلي مواسم ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ (ولم يتم سدادها حتى تاريخه) وصحتها حسابات دائنة للمصالح والهيئات (مصلحة الضرائب).

- نحو ٤,٣ مليون جنيه متمثلة في ٢,٤ مليون جنيه متبقي من ضريبة مبيعات على تكلفة الطحن خاصة بمنظومة (٣) منذ ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨/٧/٣١ ونحو ١,٩ مليون جنيه ضريبة القيمة المضافة على عمولة تسويق النخالة الخشنة منظومة (٤) خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ وصحتها حساب مصلحة الضرائب ولم يتم سدادها حتى تاريخه.
- نحو ٢٢٥ ألف جنيه تحت مسمي اصحاب مخابز منظومة (٣) فروق تصنيع مرحل منذ سنوات، ويتصل بذلك قيام الشركة بسداد مبلغ ٤٣٣ ألف جنيه بناءً على مطالبة مديرية تموين القاهرة للهيئة العامة للسلع التموينية.

يتعين سداد المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب تلافيا لتعرض الشركة لايه غرامات أو اعباء اضافية ودراسة ما سبق واجراء التسويات اللازمة .

- لم تقم الشركة بحساب ضريبة القيمة المضافة على بعض الإيجارات الدائنة وادراجها بحساب مصلحة الضرائب منها (نحو ٧,٥ مليون جنيه ايجار شونة العامرية ، مليون جنيه ايجار شونة الارز والمؤجرة لتخزين مواد غذائية ، ٨٠٥. الف حنيه شونة حندوق وذلك بالمخالفة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٧ قيمة مضافة خاصة وان الشركة قامت بسداد ضريبة قيمة مضافة على الشون التى قامت بتأجيرها بموسم القمح وخصمها كضريبة مدخلات من حساب مصلحة الضرائب .

يتعين الالتزام بالقوانين السارية ومخاطبة البحوث الضريبية بهذا الشأن حتى لا يعد ذلك من قبل التهرب الضريبي.

- تضمنت الارصدة الدائنة نحو ١,٢٤٢ مليون جنيه قيمة ٠,٠٠٢٥ من جملة الايرادات السنوية منذ ٢٠٢٥/٧/١ وحتي ٢٠٢٦/٦/٣٠ طبقا لأحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ قانون التأمين الصحي الشامل لم يتم سدادها بالمخالفة للكتاب الدوري رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط واحكام القانون المشار اليه وكذا بقرار وزير المالية رقم ٣٨٤ لسنة ٢٠٢٠

يتعين السداد حتي لا تتعرض الشركة لأية عقوبات لعدم السداد .

- بلغت أرصدة تأمينات للغير نحو ٢٠,١٠٠ مليون جنيه في ٢٠٢٦/٦/٣٠ لم تقم الشركة بدراسة المتقادم منها لتوريده للخزانة العامة وفقاً لأحكام المادة رقم (١٤٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل .

يتعين دراسة تلك الأرصدة ومراعاة ما تقضى به أحكام القانون والإفادة .

- تبين وجود دعوى مقامة من كلا من السيد/ حلمى عمروعبد السلام والسيد احمد حسن ابراهيم ضد الشركة واخرين للمطالبة باتمام التعاقد لتأجير شونة الهرم (أ) وتعويض عن الاضرارالمادية والادبية التى اصابتهما بعد موافقة مجلس الادارة على الغاء نتيجة المزايدة لتأجير ذلك الموقع واصبحت الشونة فى حوزة الشركة لوجود العديد من المخالفات وتم الحكم باحالتها الى محكمة جنوب وقامت الشركة بتكليف مكتب الاستاذ/ محمد فريد المحامى لمباشرة الدعوى وفقا لقرارمجلس الادارة نظرا لما اثير بجلسة المجلس من عدم اخطارالقطاع القانونى للمجلس باى اجراء فى القضية سالفة الذكر وعدم العرض على المجلس قبل تاريخ الجلسة وحضورها بدون اية مستندات مما قد يسبب اضرار فادحة للشركة خاصة مع تهاون القطاع القانونى بالشركة من قبل فى قضية فن البناء وخسارة الشركة مليون جنيه بدون وجه حق وتم تكليف مديرعام الشئون القانونية بالشركة بمباشرة الدعوى وفقا لقرارمجلس الادارة بتاريخ ٢٠٢٦/٤/٢١ ودون تضمين المخصصات اية مبالغ فى هذا الشأن وجدير بالذكر وجود نحو ٣ مليون جنيه تأمين باسم حلمى عمرو بحساب تامينات للغير .

يتعين بحث ما تقدم واتخاذ كافة الاجراءات القانونية ومتابعة القضايا المتداولة والحصول على كافة الاوراق الرسمية الصادرة بشأن تلك الارض وابلاغ كافة الجهات بالوضع الحالى وعدم التعامل على تلك الارض الا من خلال الشركة وغير ذلك من اجراءات وبما يحافظ على حقوق الشركة.

- بلغ رصيد الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى نحو في ١,٦٦٠ مليون جنيه فى حين بلغ ما تم سداده خلال شهر يوليو عن مستحقات شهر يونيه بلغ نحو ٢,٦١٦ مليون جنيه بفارق نحو ٩٥٦ ألف جنيه لم تتضمنها المصروفات كما لم نواف بشهادة برصيد الشركة طرف الهيئة .

يتعين اجراء التصويب اللازم وموافاتنا بشهادة من الهيئة برصيد الشركة طرفها والعمل علي سداد كافة مستحقات الهيئة حتي لا تتعرض الشركة لغرامات عدم السداد.

- تضمنت المصروفات مبلغ نحو ١٥ مليون جنيه قيمة المكافأة للعاملين تحت اعتماد الجمعية طبقا لما تم تحميله العام المالى السابق وفقا لموافقة مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٦/٨/٢٥ منها نحو ٤,١٤٧ مليون جنيه بحساب الارصدة المدينة قيمة ما تم صرفه كسلف عاملين تحت حساب المكافاة ولم تضمن المصروفات نحو ١,٦٢٤ مليون جنيه تأمينات تلك المكافأة (حصة صاحب العمل) وجدير بالذكر قيام الشركة بادراج التأمينات عن مكافأة العام المالى السابق بنفس المبلغ بحساب خسائر مرحلة الامر الذى يشير الى عدم دقة العرض فى النتائج .

يتعين العرض على الجمعية العامة للشركة واجراء التصويب اللازم .

الرأى المتحفظ: -

وفيما عدا تأثير ما تقدم وإذا ما أخذ في الاعتبار الامور المبينة بتقريرنا عالية على القوائم المالية فمن رأينا ان القوائم المالية المشار إليها اعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ يونية ٢٠٢٦ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقرة توجيه انتباه

ورود خطاب من الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٦/٨/١١ بشأن ايقاف اجراءات البيع الخاصة بقطعة الأرض بمساحة ٧٩٢٣ م بشارع صلاح سالم بمنطقة عين الصيرة - محافظة القاهرة نظرا لوقوع الأرض بمنطقة اعادة تخطيط القاهرة التاريخية واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو التسليم الفوري لقطعة الارض بما عليها بموجب محضر قانونى الى الشركة الوطنية لانشاء وتنمية وادارة الطرق .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا:

- بلغت قيمة الاصول الثابتة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٧١,٦٦١ مليون جنيه بعد خصم مجمع الاهلاك البالغ ٢١٧,٩٧٥ مليون جنيه بنسبة ٢٤,٧% من اجمالى أصول الشركة البالغة ٢٨٩,٦٣٦ مليون جنيه الامر الذى يشير الى تهالك أصول الشركة وتم جرد الاصول ومطابقة نتائجه علي السجلات بمعرفة الشركة وعلي مسئوليتها وتحت اشرافنا الاختباري لجانب منه وفي حدود الامكانيات المتاحة وقد تبين بهذا الشأن:
- تم موافاتنا بشهادات قيد لبعض المناطق منها(برطس - اوسيم - ميت شماس - الجلاتمة) لم تتضمن اسم الشركة وانما تضمنت اسماء المالكون ومنها كما سبق الاشارة لمطحن برطس ، الجلاتمة مشروع ١٤ تموين ، الوحدة ١٤٤ باوسيم املاك اميرية .
- مازالت الاصول الثابتة تتضمن بعض الأصول العاطلة والغير المستغلة تبلغ تكلفتها التاريخية نحو ٣٤,٣٠٩ مليون جنيه تتمثل في :-
  - نحو٢٢,٥٥٦مليون جنيه تكلفة أصول مطاحن عز الدين والطاهرة والمتوقفة بمعرفة الجهات التموينية منذ ٢٠٢٠/٨ لتلافي الملاحظات الفنية وتوفيق أوضاعها، نحو ٥,٠٣٤ مليون جنيه تكلفة مباني مطحن التبين والذي تم فك وبيع محتوياته منذ سنوات تمهيداً لتطويره الأمر الذي لم يتم بعد ، نحو ١,٩٨٨ مليون جنيه تكلفة مباني مطحن عباس ، نحو ٣٩٢ الف جنيه تكلفة قسم طحن الاذرة بمطحن الوحدة ، نحو ٢٣٩,٨٦٩ الف جنيه قيمة منطقة ارض الارز، نحو ١٣٥,٦٨٠ الف جنيه تكلفة مباني واراضي مطحن القنطرة، نحو ١١٩,٩٨٥ الف جنيه

تكلفة مباني واراضي مطحن دياب ، ، نحو ٣,٨٤٣ مليون جنيه مطحن أوسيم الذى تم ايقافه ترشيدا للنفقات منذ شهر نوفمبر ٢٠٢٠ .

يتصل بذلك:

- تضمنت الإيضاحات المتممة مبلغ ٢٩,٥٧٧ مليون فقط كأصول عاطلة مطاحن الطاهرة وعز الدين والتبين وعباس .

يتعين دراسة ما سبق واستغلال الاصول والطاقات العاطلة بما يحقق اعلي فائدة اقتصادية للشركة واحكام الرقابة عليها .

- بلغ رصيد حساب دائنو توزيعات نحو ١٦٩ ألف جنيه حصة العاملين خدمات مركزية منذ سنوات.

يتعين اتخاذ ما يلزم بشأن تلك المبالغ وفقا لما تقضي به القوانين في هذا الشأن.

- تضمنت المصروفات نحو ١,٨٩٢ مليون جنيه قيمة غرامات مسددة نتيجة أحمال زائدة للسيارات الناقلة للأقماح والدقيق عن المقرر بالتراخيص الأمر الذي يفقد الشركة حقوقها التأمينية حال تحقق المخاطر التأمينية للسيارة فضلا عن الاضرار بالطرق العامة .

يتعين الالتزام بالحمولات المقررة بالتراخيص حفاظاً علي أصول الشركة وضماناً لحقوقها التأمينية وحفاظا على الطرق العامة .

- عدم قيام الشركة بتعديل لوائحها المعدة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حيث أن الشركة أصبحت تعمل تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية منذ ٢٠٢١/٨/١٦ .

يتعين اتخاذ ما يلزم نحو تعديل لوائح الشركة وفقا لأحكام القانون المشار اليه .

- عدم قيام الشركة بوضع معدلات معيارية لعوامل الانتاج (مواد تعبئة وتغليف ، كهرباء ومياة) لكل طن قمح مطحون الامر الذي يضعف الرقابة علي المصروفات وقياس الانحرافات
- عدم إدراج مراكز تكلفة لبعض الأنشطة منها النقل والتسويق رغم تحقيقها إيرادات بلغت نحو ١١٣,٦ مليون جنيه وتحميل كافة عناصر التكاليف على نشاط الطحن فقط.

يتعين استبعاد تلك المبالغ من قائمة تكاليف نشاط الطحن حتي تظهر علي حقيقتها واعداد قوائم تكاليف لأنشطة الشركة المختلفة للوقوف على إقتصاديات تشغيلها .

<u>أعمال البيئة والسلامة المهنية :</u>

اسفر فحص الاثار البيئية وسلبياتها عن مخالفة الاجراءات والشروط اللازمة للحفاظ علي البيئة طبقا للقانون رقم (٤) لسنة١٩٩٤ في شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة٢٠٠٩ من حيث :

- عدم وجود نظام تكاليف للبيئة يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها الي تكاليف رأسمالية وتكاليف جارية ،مباشرة وغير مباشرة بالمخالفة لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩٥٥) لسنة ٢٠٠٩.

يتعين الالتزام بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات.

- عدم وجود ستائر معدنية مزودة بأجهزة شفط الاتربة بمطاحن الشركة المختلفة .
- وجود مضبوطات تموينية بمطحن الهرم بها سوس وحشرات مما يعرض منتجات الشركة للاصابة ويعرض الشركة لمخالفات تموينية وبيئية .
- عدم ارتداء العاملين للكمامات الواقية ، الأحذية المناسبة وعدم وجود لوحات استرشادية.
- وجود كميات كبيرة من الكنسة والمخلفات المختلفة بالعراء بالفناء وخلف المطاحن معرضة للعوامل الجوية منها بمطحن السويحى بجوار كابل الضغط العالى ملاصقة له خلف المطحن بمطحن الهرم المخلفات بجوار النقرة وبسطح المطحن بعضها غير معبأ مما قد يسبب خطر الحريق والاشتعال الذاتى
- انبعاث الاتربة والاكالونة من الاكاليز بسطح مطحن الهرم وعدم نظافة بعض ادوار المطاحن ووجود قمح ومنتجات أسفل الآلات ، حاجة شونة السويحى الى نظافة ووجود كميات من النخالة على الارض واجولة نخالة ممزقة بها قمامة

ووجود سيور قديمة وخشب كسر واصناف مكهنة ومفكوكات الات ، ووجود كمية من القمح والاجولة الفارغة بجوار النقرة ببعض المطاحن

- عدم غلق باب بنكر الهرم ومغلق بجزء صاج لثلث الباب فقط وتم سنده باجولة قمح ومسرب منه القمح على الارض امام البنكر وجواره مما يعرض القمح للتلوث والسرقة.
- مبنى المخبز القديم بمطحن السويحى غير مستخدم وبه طفح المجارى وانبعاث رائحة كريهة منه والعديد من الخردة والسيور القديمة والفوارغ المكهنة والقمامة مما يجعله بيئة خصبة لوجود الحشرات والزواحف مما يعرض الشركة لمخالفات بيئية .
- وجود بعض المضبوطات التموينية بصفة امانة منها سيارات محملة زيت و دقيق بفناء مطحنى الجيزة والوحدة والعديد من السيارات بجوار مطحن الهرم وكذا ٤ منخل بالدور الارضى للمطحن .
- وجود جزء مفتوح غير مؤمن بجميع أدوار قسم النظافة وعدم تأمين المنور بمطحن السويحى وكذا وجود نافذة غيرمغلقة (بدون زجاج او حديد) بوسط سلم الدور الخامس وجزء مفتوح من المنور بمطحن الهرم مما قد يعرض العاملين لخطر السقوط .
- عدم وجود شهادات صحية لمعظم العاملين بمطحن الوحدة والجيزة ٢٠٠٠.
- تأخر الشركة فى توفيق اوضاع واستيفاء مطحن الهرم لاشتراطات الحماية المدنية منذ اكثر من عامين .

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتلافي ما سبق مع الالتزام بالقرار المشار الية .

احكام الرقابة والضبط الداخلي :

- وجود كمية كبيرة من اجولة الدقيق ٥٠كيلو بدون تيكت مطحن الوحدة بالمخالفة لقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٩٢ لسنة ٢٠٢٢ ووجود كمية كبيرة من اجولة النخالة ممزقة.
- وجود العديد من الاصول التى لا تعمل والمهلكة منذ سنوات بمواقع الشركة ، وجود العديد من السيارات المتوقفة والمعطلة بالورشة
- قيام الشركة باستخدام فوارغ دقيق ٣٠ ك لتعبئة النخالة الناعمة زنة ٢٠ ك منها بمخزن الهرم رصيد ٧٥٤ جوال وذلك بالمخافة للتوجيهات الوزارية المتعاقبة واخرها التوجيه الوزارى رقم ٣٠لسنة٢٠١٧ .
- عدم التزام المطاحن ببعض القرارات الوزارية الخاصة بإجراء اختبارات الاقماح والدقيق ، نسب الخلط ، مخالفة عينات ، اختلاف نسب الاستخراج من مطحن لآخر ، انتاجية الساعة ، عدم تناسب كميات الانتاج مع كمية الاقماح المستخدمة ، خصم كميات قمح على بعض المطاحن بسبب فروق درجات نظافة ، عدم طحن كامل الكمية المقررة من لجنة البرامج ، عدم اجراء الدراسات اللازمة ووضع المقايسات التى تحدد الاعمال المطلوبة و التكلفة والمدة.
- عدم وضع دراسة شاملة لأعمال التأمين تتضمن الأسس التأمينية للأصول والأخطار المختلفة والضوابط المنظمة عدم تناسب القيمة التأمينية مع الأرصدة الفعلية ،عدم الالتزام بالحمولات المقررة بترخيص السيارات الناقلة للاقماح
- عدم انتهاء الشركة من التعاقد مع احدى الصيدليات أو الشركات لتوريد أدوية لزوم العاملين.
- تنفيذ العديد من الاعمال والتوريدات بالأمر المباشر (عن طريق احضار عروض اسعار) ، وجود قصور في اجراءات الشراء وأسس المفاضلة بين العروض وعدم تجميع الاحتياجات ،التأخر فى الفحص والإستلام للأصناف الموردة ، عدم الدقة فى اعداد التقارير الفنية ، التأخر فى توفيرو توريد الاصناف رغم الحاجة الماسة ،عدم التزام بعض الموردين بتوريد الاصناف المسندة اليهم ..
- عدم وجود خطة معتمدة للصيانة الدورية لسيارات الشركة ، تعطل عدادات بعض السيارات مما يؤثر علي احكام الرقابة علي استخدام الوقود.
- تأجير معظم المواقع عن طريق مزادات محدودة وليست علنية وانخفاض القيمة الايجارية لبعض المواقع المؤجرة وتأجير بعض المواقع لمدد طويلة.
- عدم تخصيص مخازن مستقلة للإنتاج التام بالمطاحن .

يتعين بحث ما تقدم واتخاذ اللازم بشأنه والإفادة .

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية على مستوى الدولة , لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط الكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي الكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي الى النظام الالي والامر على هذا النحو يؤدي الى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة نحو التحول الى مصر الرقمية .

نوصي بضرورة سرعة العمل على التحول من النظام اليدوي الى النظام الالي لمواكبة توجه الدولة وسهولة الحصول على التقارير والمعلومات بشكل منتظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة واحكاما للرقابة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها (فيما عدا ما ورد بشأنه ملاحظات) وقد وجدت القوائم المالية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف نوصي بتطويره وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة الشركة المعد وفقا لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحريراً في: ٣١/ ٨ /٢٠٢٦

مراقب الحسابات

(محاسب / لمياء محمد عبد الحكيم)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

(محاسب / احمد فاروق عبد الحليم)

يعتمد،،،

الوكيل الأول

مدير الإدارة

(محاسب / أحمد محمد فرج)